الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنتناول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا . ولكي يتم لنا ذلك سنرى :

- أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

- ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي ، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

- وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه ، أي الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تحطيم وحدة البناء النظري الكلاسيكي ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادي :

- التيار الأول ، وان كان يبدأ من البناء النظري للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدي ، الأمر الذي يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

- أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وان كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظري للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية[1] (أو المدرسة الحديثة)

---

(1) Marginalist School. Neo-classical school: l'école marginaliste, l'école néo - classique.

أولا : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢)

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته .

فيثير ماركس أولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدى ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف ، أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، اذ يمتص تحليل المظهر الكمى (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فاذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجرى دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له (بفضل استلهامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

---

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادى لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير يحتوى ، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه ، الانتاج الفكرى للمفكرين الماركسيين في كافة المجتمعات منذ بدأت أفكار كارل ماركس تنمو ، من الناحية المنهجية ، نظرة معينة للانسان ولموضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية . وكان ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف ، واقتصادى ، وعالم اجتماع ، ومؤسس الحركة العمالية الدولية ، كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . ويغطى التحليل النظرى لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية . ويكفي أن نحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس ، أنظر في تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, Marcel Rivière & Cie, Paris, 1956 — Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963.

كذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظرى لماركس بصفة عامة .

F. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1951 — S. Hook, From Hegel to Marx, Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Barbuh, La doctrine économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1956 — A. Cornu, Karl Marx et Friedrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1962 et 1970 — T.B. Bottomore & M. Rubel, eds., Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co, London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivière et Cie, Paris, 1957 — Unesco, Marx and contemporary Scientific Thought, Mouton, The Hague, 1969.

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولا مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondaments de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value (3 Volumes).

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson, An essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz (ed.), Marx and Modern Economics, MacGibbon & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1965 — R. Guilhéneuf, Le Problème de la théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (ed.), P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — O. Lange, Economie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(وشبيه) : الرجل الاقتصادى . هذا الرجل الاقتصادى يستمد قواعد سلوكه من « الطبيعة الانسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ . في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى . وهو ما ينتقده ماركس . فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعني آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات . وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة .

❀ بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا ، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان

بالنسبة لماركس ، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية ، ومن ثم تاريخية . في هذا المجال يتعين التميز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج . مثال ذلك ظواهر التداول النقدى حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى كما تتداول في المجتمع الرأسمالى ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر .

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج .

ويترتب على ذلك أن التحليل النظرى للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

- القوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

- والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج .

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخيه ، فهو تاريخي بمعنيين :

- فهو تاريخي أولا بمعني أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعني أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما أعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعي » وانما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذي يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدي رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التي انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدي يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعي منهجي كبير ، يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أي الجدلية)[٣] للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هي طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

في الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

---

(٣) Dialectical; dialectique.

الديالكتيك . ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم للمنطق الديالكتيكى لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل .

فيما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها ، من المادة في تطور صاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغيرات كمية تؤدى في تراكمها ، وبتحولات مفاجئة ، الى تغيرات كيفية ، أى حديدة . هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هى في تطور مستمر(٤) .

فالظواهر ، طبيعية أو اجتماعية(٥) ، توجد في حركة مستمرة ، في تحويل لا يتوقف ، في تطور لا ينقطع . فكل شىء في حالة صيرورة ، في تغير مستمر ، لاشىء خالد أو نهائي . هذه الحركة تتم في عملية ذاتية ، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشىء) ، هى تنتج من تصارع الأضداد ، من المتناقضات الداخلية . فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكى عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد ، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى . فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكى يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين . ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر . على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير .

وعليه نتبين :

---

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس « بالمادية الديالكتيكية » أو المادية الجدلية dialectical matérialism, materialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها انجلز اصطلاح « المادية التاريخية » historical materialism, matérialisme historique وهو ما يسمى « بالتفسير المادى للتاريخ » (أنظر مقالة عن كتاب ماركس : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، المنشور في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز ، الجزء الاول ، طبعة موسكو باللغة الانجليزية . ص ٣٦٨) . والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس . أنظر :

H. Lefevre. Le matérialisme dialectique. P.U.F. 1947 p. 63

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك . وعلى قدر علمنا ، استخدم اصطلاح « المادية الديالكتيكية » لأول مرة بواسطة بليخانوف . أنظر :

G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947 p. 17

(٥) مع فارق يتمثل في أن تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية . وأحيانا ما يؤدى هذا المعدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية .

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، اذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أى نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليهم أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير : فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ؛ ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية . وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المجلبة للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات . أولا في شكلها الكمي ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدى يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدى ظهوره كظاهرة سائدة وينتهى الى انه لكي تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدني الذى يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعلية لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذى يخصصه للانتاج الحد الأقصي الذى كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في العصور الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة ، يتأكد القانون الذى ذكره هيجل في كتابة عن « المنطق » ، القانون الذى بمقتضاه تؤدى التغييرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف »[٦] .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكى للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعى الى شكله الرأسمالى يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعى ، م د .) ، المترتبة على طريقة

(٦) رأس المال ، الجزء الأول . ص ٣٠٩ .

الانتاج الرأسمالية الملكية الخاصة الرأسمالية . هذا هو النقيض (أو النفي) الأول للملكية الخاصة الفردية المنتزعة على عمل المالك (أى المنتج الصغير الذى كان مالكا لوسائل الانتاج والذى تم التحول الرأسمالى عن طريق تجريده من وسائل الانتاج ؛ م . د .) . ولكن الانتاج الرأسمالى يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أى الاختصاص الجماعى بالناتج الاجتماعى ؛ م . د .) . ذلك هو نقيض النقيض . هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالى ، أى على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج »[٧] .

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعى والاجتماعى يتم استخلاص المعرفة ، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام **المنطق الديالكتيكى**[٨] . وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع[٩] . فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة . ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية . الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أى عمله الذى يسعى به الى تحويل الطبيعة . لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان ، الذى يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها . ولكى تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى . من هنا كانت مسألة المعرفة بحيويتها اللامحدودة . فاذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اى في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكرى ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذى نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل . ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية[١٠] ويصبح ديالكتيك الأفكار (أى

---

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣ . أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان « ثورة الدكتور هرنج على العلم » . وتتبدى اهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب . والمعروف أن ماركس الذى كان ينوى أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تتح له فرصة كتابته . ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظرى ، أى من لعمل النظرى الذى قام به .

(٨) Dialectical logic la logique dialectique

(٩) « يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني ، أى ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو أبدى بدونها لا تبادل مادى بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٣ .

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠) . وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالى . الأمر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩ . وأنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيجلي

L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذى هو مادة في أكثر أشكالها تطورا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا[١١] أى أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع . وعليه لا يكون المنطق في وضع موجها للكينونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية[١٢] .

أما بالنسبة لعملية التحليل ، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية ، فان ماركس يتبع المنهج التجريدى القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء . بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة .[١٣]

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه ، في دراسته لهذا الموضوع ، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث ، المجتمع الرأسمالى . فالتركيز يتم ، في اطار تحليله النظرى ، على تطور الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى لا يتأتى إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغييرات التي تصيبها عبر الزمن . وينتج عن هذا المجهود التحليلى بناؤه النظرى .

فهناك أولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**[١٤] . وهى نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان ، لمصدر القيمة وقياسها .

هنا يبدأ ماركس تحليله ، مستخدما المنهج التجريدى ، بتحليل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى ، أى تبادل السلعة . تحليل هذا الشكل الأولى يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع . من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الأساسية[١٥] ، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها . فهو

---

(١١) « بالنسبة الى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع بنقلها مخ الانسان ويصبها على مستوى آخر » . ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص٩ .

(١٢) بالنسبة لماركس ، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر ، أنظر في ذلك ص ٦٦ من : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، طبعة Edition Sociales باريس ، عام ١٩٥٧ . والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر ، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر : J. Sipos, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 P. 47 - 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه ، مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي .

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥) هذه المقولات « هى أشكال للفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنتمى إلا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعى » ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦ .

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحل تحول رأس المال[١٥م] ، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أي في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي . هذه السلعة هي القدرة على العمل (أو قوة العمل)[١٦] التي تخلق ، عند بذل الجهد أي عند العمل ، فائض القيمة الذي هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكي نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر ان نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعي مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعي أولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**[١٧] فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتي ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج ، أي الانفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أي مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حي له جهاز هضمي سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعي الفرق بين **العمل الفردي (الملموس)**[١٨] **والعمل الاجتماعي (المجرد)**[١٩] : الأول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥ مكرر) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

(١٦) Labour-power; force de travail.

(١٧) Labour; travail.

(١٨) Individual (concrete) labour; work; travail individuel (concret).

(١٩) Social labour (abstract labour); travail social (travail abstrait).

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة . أي ذلك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين **العمل البسيط** [٢٠] **والعمل المركب** [٢١] . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أي مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوي ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعي ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن** :

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أي صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك اي خصائص (أو صفات) العمل الفردي (الملموس) الذي ينفق في انتاجه [٢٢] . وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هي شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما القيمة [٢٣] : فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمي الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردي الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

---

(٢٠) Simple labour; travail simple

(٢١) complex labour; travail complexe. أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، فيما سبق ، هامش (١٢٢) ص ١٠٥ .

(٢٢) أنظر هامش ١٤ ص ٦٥ .

(٢٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينهما : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٦ .

جزءا من العمل الاجتماعي المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لأنتاج السلعة[٢٤]

في علاقات التبادل - وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية - تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أي نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه في التبادل (أي قيمة مبادلتها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر - م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة Constant capital (أى قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل . م = قيمة قوة العمل (هى نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الانتاج أو ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)[٢٥] . ف : قيمة الناتج الفائض أى فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه . بمعني آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها[٢٦] ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة

---

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا «كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف العادية للانتاج ، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة » . م . د . « . رأس المال . الجزء الأول . ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة سلعة تبقي كما هي طالما بقي الوقت اللازم لانتاجها كما هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع انتاجية العمل م . د .) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة ، من بينها المهارة المتوسطة للعمال ، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا ، التنظيم الاجتماعي للانتاج ، مدى وكفاءة وسائل الانتاج ، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة » . رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٠ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لانه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل ، فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته ، فهو يخلق فائض القيمة . ويزيد عن ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي - تاريخي . اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المعتادات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك « بمستوى المعيشة المتعارف عليه » في هذا المجتمع . أنظر رأس المال . الجزء الأول ، الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هى فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : ف ÷ م هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أى استغلال العمل) ، ر ÷ م هو التكوين العضوى لرأس المال[٢٧] ، وأخيرا ف ÷ (ر + م) الذى يمثل معدل الربح) .

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة[٢٨] ، ثمن الانتاج[٢٩] وثمن السوق[٣٠] . ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى اذن ر + م . أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجي مضافا اليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة المال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه في ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . وثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق ، وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجي (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلى من فرع انتاجي الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة)[٣١] .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة **نظرية ماركس في توزيع الدخل القومى**[٣٢] بين

(٢٧) The organic composition of capital: la composition organique de capital.

(٢٨) Cost-price; prix de revient.

(٢٩) production price; prix de production.

(٣٠) Market price; prix de marché.

(٣١) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2)

(٣٢) يفرق ماركس بين :

- الناتج الاجتماعى الكلى total social product, produit social total

أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكون تساوى ر + م + ف .

- الناتج الصافي net social produit وقيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) في عملية الانتاج . قيمة الناتج الصافي = م + ف ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذى يتمكن من اشباعها ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومى بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والريع ، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والريع هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هناك **نظرية النقود** ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذى تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالى[٣٣] .

ويكتمل البناء النظرى لماركس **بنظرية في التطور الرأسمالى** ، هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٣٤] .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالى : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ،

فائض القيمة . الأول يستخدم في شرح قوة العمل كمثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدى) . فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقارى

- الدخل القومى الكلى total national income; revenu national total

ويساوى الأجور + الربح + الفائدة + الريع .

- الدخل القومى الصافي net national income; revenu national net

يساوى الربح + الفائدة + الريع . وهو يعتبر كذلك ، لأن المجتمع بأكمله ، الذى يرتكز على الانتاج الرأسمالى ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذى يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع . أنظر رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Suzanne de Brunhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Scoiales, Paris, 1967 — J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, Vol XXXI, No. 4, fall 1967, p. 404- 427.

(٣٤) أنظر الأبواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال ، وكذلك :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction .. chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

وهى :

- قانون تركز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)[٣٥] .

- قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالى[٣٦] . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا .

- قانون ميل معدل الربح للانخفاض .

- وقانون التطور الاقتصادى غير المتوازن . التطور الرأسمالى من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالى[٣٧] .

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظرى لكارل ماركس يبدأ من نقده الناقد للبناء النظرى للتقليديين . بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها . على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي ، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكي الجدلي وهو يتطـــور ، كمـــا رأينا حـــــول

(٣٥) Law of concentration and centralisation of capital.

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين ، لكى نفهم مضمون هذا القانون . أن نعى مستوى التجريد الذى يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالى (أى افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانينه) . كما يتعين أن نعى مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظريته الخاصة بنسبة قوة العمل ، بدور وعى الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادى) ، بنصيب الطبقة العاملة في الدخل القومى في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة الدخل القومى ، بالدور الذى لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي « الجديدة » ، وأخيرا بالدور الذى لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكانزم الذى تحقق بواسطته خلق الجيش الاحتياطى من العمال على الأقل جزئيا في المجتمعات المختلفة .

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية لتحليل ماركس تحليل جمعى macro-analysis: analyse macro-économique ، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحدى micro-analysis: analyse micro-économique أى التحليل الذى يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية ، المشروع) ، انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلى للاقتصاد الرأسمالى ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلوك المنظم الفرد ، كما سنرى بالنسبة للحديين) . عند الانتقال من التحليل الوحدى الى التحليل الجمعى يعى ماركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردى مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومى . وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذى يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تعبيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج والتجدد الانتاج .

نظرية القيمة كأساس نظرى لتحديد ثمن السلعة فى الأسواق ، أى لتحديد الأثمان النسبية للسلع التى يتم على اساسها تبادل السلع ، تبادلا يحقق الربح النقدى لأصحاب المشروعات الامر الذى يلزم معه ان نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن والاجابات التى نجدها لدى الكلاسيك وماركس فى شأن الأسئلة التى تثيرها هذه المشكلة .

أولا : الاسئلة التى تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمى ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل ؟) .

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذى يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة للثمن الضرورى " و" الثمن الطبيعى " و " ثمن السوق ") .

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الامر الذى يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعى (المجرد) والعمل الفردى (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب) . (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفى للقيمة) .

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمى للقيمة .

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية) .

---

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Mesure of Value ومنظم القيمة Regulator of Value . الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميا ، والثانى يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او آخر من هذه الوحدات .

٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟

٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟(وما يثيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة) .

١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما يتحلل اليه عند مستوى أدنى من التجريد الذهني .

١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .

١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة، من خلال النقود ، الى الثمن .

١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات :

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي) كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحدد تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن الاخير من القرن التاسع عشر .

ثانيا : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وماركس في شأن القيمة فتفصيلها يقتضي القراءة المتأنية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم لا، للتعرف ثانيا، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته ، للتوصل الى بنائه النظري الخاص بالقيمة ، لينتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجي لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل في القيمة ، التي نكتفي هنا بالتقسيم لجوهرها :

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعا اي منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة ، صلاحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال او المنفعة خصيصة تجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا . فالسلعة هي اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان تتحقق اولا كقيمة قبل ان تتحقق كقيمة استعمال .. وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها .

كي تتبادل السلعة ، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وبجزء فقط ، من العمل الاجتماعي لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اي لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعيا . فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلا) او لآخر ، على ألا يستخدمونه في اشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقدما كشيء نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابراز ما فيه من محتوى او من مادة في عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هي شرط قبول الناتج في التداول شرط قابليته لان يكون محلا للمبادلة ، اي شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي ، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لهم كالهواء مثلا وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد توجد في الطبيعة دون ان يعرفها الانسان ، واستخدامه لها رهين بمعرفته واكتشافه انها قد تفيده . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية، اذ هو اكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات . فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنية) ما يعطي للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلك هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها وانما على الصعيد الاجتماعي ، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (في استهلاكك الخاص ،كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج ،كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامه كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رغم

اختلاف خصائصها الطبيعية واشكالها . وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة . وقد رأينا ان التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما . بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . فالقوة الشرائية وليست القدرة هي شرط المبادلة .

اذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع ، فان هذه الاخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعبر عما فيها من محتوى مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة الا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشياء كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل ، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اي على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي) . وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين شكل القيمة الذي هو قيمة المبادلة : نسبة مبادلة سلعة بسلعة اي نسبة تقابل قيمتين او اكثر . وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها . فاذا اخذنا المنسوجات كمثل ، فان متر النسيج يتبادل وفقا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبنصف رطل من الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١ : ١ ، ١ : ١/٢ ، ١ : ٣٠ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها . وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بان متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (اي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد . لان معنى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين ، وعليه لابد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الاخر ، قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة . نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك . كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكي تتم هذه المقارنة لابد من ان ترد مساحة اي مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر ... فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ايا كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اى ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحتويه كل منها من هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع يجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتي : ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (او المحتوى)

الاجتماعية هي العمل لانتاج سلعة ما لابد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل، فالعمل بالقول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي ، فالشخص الذي ينتج مساعدة للمباشرة ليستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة ، فهو يقوم باعالة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي ، ولكن لانتاج سلعة (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية (اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزء لا يتجزأ من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله ، فعمله لابد وان يكون خاضعا لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين ، وهو كجزء مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي في النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات النهائية او في عملية الانتاج) .

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور ، وهي لا تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبر أو أقل من العمل ، ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بصدد المظهر الكمي للقيمة ، وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل ، بقياس العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع ... الخ ، ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن العمل هو من قبيل البسيط الذي يوجد في كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات ، آلات مبانى وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها كمواد موضوع العمل) .... فاذا تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبذل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في سبيل انتاج المادة الاولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج القدر من المباني ، وهكذا . هذا يعني ان **وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) بذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتاج السلعة .**

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة . ولا يعني ذلك انها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الانتاج . ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا . ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لحدة العمل ومهارة متوسطة للعمل . فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقي الى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الآلة) فان الوحدة المنتجة من السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الآلة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل . فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة في

المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية . القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تستزال تنتج السلعة بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج في المجتمع .

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها وهذه الاخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل . أي على انتاجية العمل . واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافراد تتوقف انتاجية العمل اساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبة الارض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .

وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل ، اي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الاتساع الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل وتقسيم العمل داخل المشروع ، باستخدام الالة ، تحسين الفنون الانتاجية ، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادىء العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤدية في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب طرديا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

لتحديد نسب السلع اى قيمةمبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتهـــا ، وهى كقيم تجد مصدرها فى العمل الاجتماعى المجرد وتقاس ، قدرا بكميات العمل (الحى والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهى كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل • واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهى تتغير بتغيرهـــا • وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل الـــــلازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل • هذا القول يصدق ، كقاعدة عامـــــة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص فـــى وسط السلع • تلك هى نظرية العمل فى القيمة التى تقوم فى الواقع على المســاواة بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كـــل الاعمال (على اختلافها) ما هى الا صورا من العمل الانسانى •

* * *

وفى الوقت الذى يتطور فيه الاقتصاد السياسى كعلم بين الكلاسيك وماركس ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى • وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظريـــة الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهى بالانفصال عنها • ذلك هو تيار الفكـــــر الاقتصادى للمدرسة الحدية (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكيـــــة أو التقليدية الجديدة) •

ثانيا . الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادى الحدى . نقول بلورة اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بذور لها عند بعض التجاريين[٣٨] . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم ويليام استانلى جفونس W. S. Jevons[٣٩] وماري - ليون فالراس M. L. Walras[٤٠] وكارل منجر C. Menger[٤١] . هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني[٤٢] . ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين الى يومنا هذا .

---

(٣٨) أنظر ما سبق ص ١٣٢ - ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذى ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ - ١٨٨٢) ، وهو انجليزى بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي . نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية . H. Barrault & B. Allassa V. Giard & E. Brière. Paris 1909

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزى . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود وعلى أبو الفتوح وصالح نور الدين . وهى ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف . كما نبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية .

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ - ١٩١٠) ، وهو فرنسي . عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان . وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان . وأهم مؤلفاته هى : مبادئ الاقتصاد السياسي البحت

Elements d'économie politique pure 1874 - 1877

دراسات في الاقتصاد الاجتماعى Etudes d'économie social 1896

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي . Etudes d'économie politique appliquée

(٤١) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١) . وهو نمساوي عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا . مؤسس المدرسة الحدية بفيينا . ومؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء المربد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا وزعم المدرسة الحدية بها . أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principales of Economics الذى نشر في عام ١٨٩٠ . ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذى شغل كرسي أستاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم مؤلفاته :

Cours d'économie politique. 1896 - 7

Manuel d'économie politique. 1906 — Traité de sociologie générale 1916

- وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm — Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ -

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الأجزاء المختلفة من العالم . في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى وتطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)[٤٣] . وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، أى في رسم سياسة تتبعها هذه القوى . وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة « غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ، وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمي الى اتحاد العمل الأمريكي الذى تكون في ١٨٨٦ ... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية . واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي »[٤٤] . معنى ذلك أنهم أعتنقوا ، كأساس نظرى لنشاطهم النقابي والسياسي ، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها ، كما رأينا ، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو . من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذى يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع ، وإنما بروح مزورة ، الذى حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ » ، بديل يبين أن « الأجور (أى العمل ، م . د .) هى أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها »[٤٥] .

---

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء . ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصة في الصناعة ، برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التي تحوم هذه التنظيمات والتي توجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٧٩٩ و ١٨٠٠ . أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol III, p. 389 & sqq

(٤٤) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، الطبعة الفرنسية ، ص ٥٠ ، ٤٨ على التوالى . وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ - ٥٠ . والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدى بدأ في « ثلاثينيات القرن التاسع عشر الا أنه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدى هذا الفكر . يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج . م . كلارك بخصوص نظرية التوزيع :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول)[٤٦] ، ولكنه على خلاف التبادل الذى اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصى أشباع للحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدى (فيما يخص الفرد المنظم الذى يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في موضوع « الاقتصاد »[٤٧] .

في اطار التبادل ، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادى » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون ، في مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصى استمتاع او أقل ألم[٤٨] . هم أفراد يعرفون (بتشديد الراء)

---

explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and furnish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in W. Fellner & B.F. Halley eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للأثمان على أساس القيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولفكريها ولكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورهم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهرى يتعين ألا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

- فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد ، الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمى بعيد عن الواقع الاجتماعى الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسي والثقافي للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

- التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

- الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل .

(٤٧) تقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣ ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الراء) الندرة[٤٩] . هذه الندرة تتضمن بدورها :

ـ المنفعة ، وهي « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة الناتج . ويكون ذا منفعة كما يمكن أن ينتج استمتاعا أو يوفر جهدا »[٥٠] ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

ـ الحد من الكمية ، أي أن الشيء لايوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي[٥١] في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء) منظورا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحدين موضوع الاقتصاد[٥٢] . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق اقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة . ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصى منفعة ، وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أي تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية . وتكون العلاقة هي علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة . وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أي كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . والأمر هنا ينحصر في علاقة

---

(٤٩) scarcity, la rareté

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧ . أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة :
Gaëton Pirou et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.B. Clark, les Editions Domat-Montchrétian, Paris, 2ème édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحديين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature: nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصى لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد . ولكن مع الجيل الثاني من الحديين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفريد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا محسب » . أنظر باريتو ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الاشارة عليه . ص ٧١ . كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع . أنظر G. Pirou ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥٢) في هذا المعنى يقول باريتو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجد في هذه الروابط سببها الرئيسي » . المرجع السابق ، ص ٣ .

بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشترى) يعبش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها) .

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة ، الأمر الذى يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء ، والى غير ذلك » (٥٣) .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى . يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديين الأوائل ، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر(٥٤) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس(٥٥) وفالراس . بالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه « يتعين على الاقتصاد ، ان اراد ان يكون علماً ، ان يكون علما رياضيا »(٥٦) .

ويبرز الفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد : « يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا ، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م . د .) ، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخدامها منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

---

(٥٣) باريتو . محاضرات في الاقتصاد السياسي ، ص ٢ . وباريتو يجهل أنه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة . فهى حركة دائمة .

ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التي يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية » ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧٧ .

(٥٤) cf. Pirou et autres, op. cit, p 67.

(٥٥) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١ وما بعدها .

(٥٦) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥

باستخلاصات منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها ، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل ... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا ، اليسرى واليمنى ، لكي يتمكن من السير ... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها » . ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي[٥٧] .

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتتمثل هذه الطريقة ، كما يصفها باريتو ، في البدء ببناء نظرية عامة منبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية لمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق . في مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجيا ، عن طريق سلسلة من التقريبات ، من الواقع الملموس ، بالتوصيل الى تصويرات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا . دون أن نتوهم أننا نستطيع أن نصل ، عن طريق هذه التقريبات المتتالية ، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه ـ اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها . فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل الى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا الى هذا الواقع بأكمله[٥٨] .

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين . وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من استدلال عند الحد[٥٩] وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادي يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه . فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة ، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز ، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود . هذه الوحدة الاضافية ، هي الوحدة الحدية[٦٠] ، أي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

---

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics. Macmillan. London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو ، المرجع السابق الاشارة ، ص ١٦ ـ ١٧ . أنظر كذلك :

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 36me edition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء ، ص ٣٣ و ٣٤ عاليه .

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale.

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[٦١] تستمد المدرسة ونتاجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

- بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشىء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

- بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro-économique أى تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن اهماله : فمن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

- ويعد مارشال[٦٢] يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس[٦٣] وتقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل[٦٤] .

---

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) تجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

(٦٣) Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٤) Ordinal utility; utilité ordinale.

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

- كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

- كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أى المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أى مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن **هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :**

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد **واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :**

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعي لأن الانسان لا يعيشه بمفرده .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين[٦٥] . وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعني آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

(٦٥) cf. A.H. Hansen, Business Cycle theory. 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., 1946. Fluctuations économiques (ouvrage collectif). 2 Tomes, Domat – Montchrétien, Paris, 1954.

الانساني بصفة عامة .

- أما بالنسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذي يعيش جزء من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن نحدد مشكلته الاقتصادية إلا في اطارات علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمنعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة . أي كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

- أولا تجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

- كما تعني بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، اذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

- فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

(ب) اذا ما زدنا على ذلك أن الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحديين ، فروق كيفية . واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحديين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى . يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر . وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . فهل هي حقيقة كذلك ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة ، بغي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الصلاحية ؟ أهي لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هي الحاجة الى الملبس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج في مثلنا هذا . وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، اي منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أي ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويدور جوهر فكر الحديين حول نظرية ثمن السوق . الأمر الذي يلزم معه التعرف على نظرة عامة لنظريتهم هذه .

نظرية ثمن السوق عند الحديين : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق (١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها . وعليه . اذا أردنا ان نتوصل الى بنا نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

- أن نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين ، اي طلب السوق

---

(١) Market - Price ; Prix du marché

- أن نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين ، اى عرض السوق .

- أن ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق

- ان نرى اخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الاثمان (وغيره من انواع التحليل) وهي فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .

قبل ان نتعرض لهذه الموضوعات الاربعة يلزمنا ان نبرز ملاحظتين منهجيتين تفرضان نفسيهما :

- الملاحظة الاول تهدف الى ان تكون لغتنا المصطلحية منضبطة . اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات (١) نحن لا نعني بمجرد عملية شراء (أو بيع) واحدة ، وانما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (او البيع) في خلال

---

(١) لايضاح الفرق بين التدفقات Flow ; Florw والاحتياطي (أو المخزون) stock نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين ، لضمان صفاء الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من احداهما ويخرج من الناحية الاخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى ، مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه وينمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . اما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات في الدقيقة او في الساعة . فالتدفق له بالحتم بعد زمني . يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . اما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات

فاذا ما اخذنا مشروعا ينتج الصلب : لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة اولية . ولكي يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل اسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . اما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل المخزون . وكذلك الامر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق ،

فترة محدودة ، وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع ، فالأمر يتعلق دائما بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة ، وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، اى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق ، اى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . ونتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي :

== الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يوميا تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين . اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من السلعة .

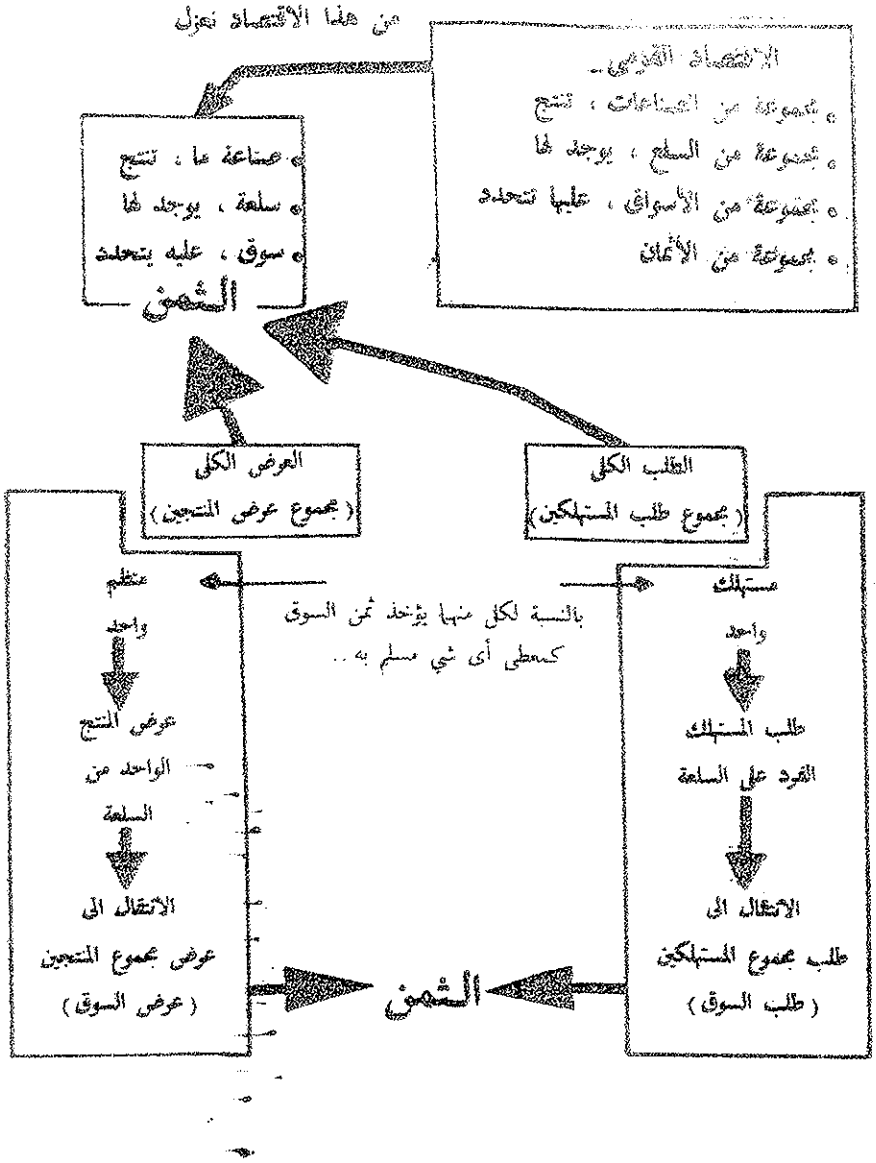

هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة . وعليه يتعين أن نعبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع . فالأمر يتعلق دائما بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين أن نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، أى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق ، أى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالى :

٢ - الطلب

الهدف هو أن نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر المحدثين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردى) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردى ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردى الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشترى فعلا عند الأثمان المختلفة ، وانما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشرائها ، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردى :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لتوضيح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى على سلعة ما هي :

١ - ثمن السلعة : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - دخل المستهلك : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٣ـ أثمان السلع الأخرى : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في أثمان السلع الاخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها. وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

ـ فقد تكون السلعة الأخرى مكملة للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكملة أن تكون مكملة لها في الاستعمال ، أى أن اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هي الشاى والسلعة الأخرى هي السكر (امثلة أخرى لسلع مكملة : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكملة (السكر مثلا) يؤدى الى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولتكن الشاى) . انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى الى زيادة الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في اشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاى (امثلة أخرى للسلع البديلة : الزيد والمسلى الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاى) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات).

٤ـ ذوق المستهلك وعاداته : فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالموضة فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقى دخله وثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (أى دالة) :

ـ بثمن السلعة محل الاعتبار .
ـ بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

- بدخل المستهلك .
- بذوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[٣] التالية :

ط$_{أ}$ = د (ث$_{أ}$ ، ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$ ، د ، ق)

حيث :

ط$_{أ}$: الطلب على السلعة أ

ث$_{أ}$: ثمن السلعة أ

ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردى**[٤] . وهى علاقة مركبة تبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحدد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت، وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حده على افتراض أن العوامل الأخرى تبقي على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب اوالعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقي ثابتة ، وكذا ففي كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة بطريقة التحليل الجزئي[٥] . وهى طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادي وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها)[٦] .

---

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables . والمتغيرات هى كميات يمكن ان يكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالي : س = د (ص) . وتقرأ : س هى دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي : س = د (و ، ص ، ن) وتقرأ : قيمة س تتوقف على قيمهم و ، ص ، ن .

(٤) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle

(٥) Partial analysis; l'analyse partielle

انظر حالية ، هامش (١) ص ٢٨٥ .

(٦) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال ، تحت صعوبات الاستقصاء الاقتصادى ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوة

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ - العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها : ط$_{ا}$ = د (ث$_{ا}$)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشترى كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشترى لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وانما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الآن اغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى **جدول الطلب الفردي**[٧] ، على النحو التالي :

جدول ١ : الطلب الفردي

الثمن (ث) بوحدات النقود القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٤	٣٠
٨	٤٠

خطوط ، فيجزىء الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية خطوله الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلا كاملا بالتقريب لكن الموضوع المدروس » . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الاشارة اليه ، ص ٣٠٤ ، وكذلك ص ٣٠ .

(٧) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادى ، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني . ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة ، ثم توصل النقاط المختلفة . وتتمثل نتيجة توصيلها في منحني يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن . هذا المنحني يسمى **منحني الطلب الفردى**[٨] . وعادة ما يعبر عنه **بخط مستقيم وليس بمنحني (انظر شكل ٢) . هذا المنحني نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأثمان السلع الأخرى تبقى ثابتة .**

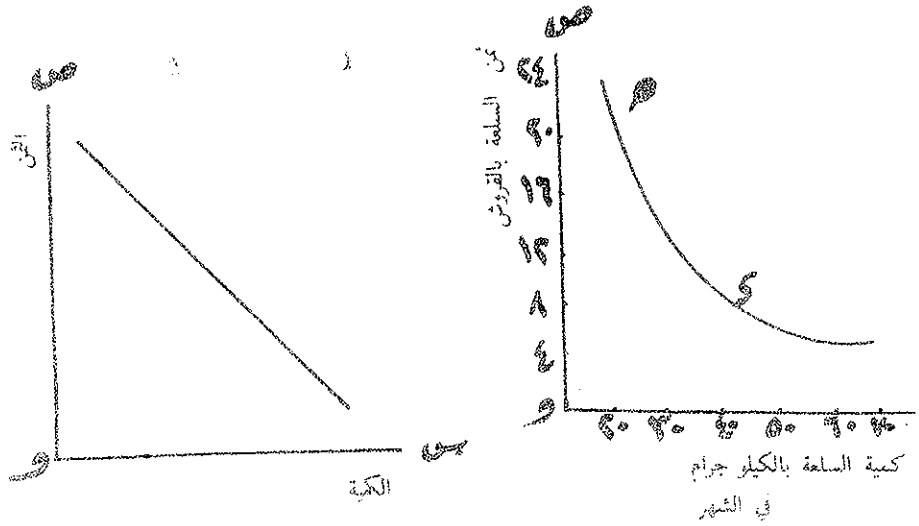

(شكل ١) منحني الطلب الفردى (شكل ٢) منحني الطلب الفردى

* هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
* وهو بين أن الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة .
* لتسهيل عادة ما يعطى للمنحني شكل الخط المستقيم .

وتمثل كل نقطة على منحني الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية . فالنقطة د على الشكل ١ مثلا تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويا لـ ٢٢ قرشا . بينما تشير النقطة د الى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش .

---

(٨) individual demand curve: la courbe de la demande individuelle.

ويعكس كل منحني الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والثمن . وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فاننا نقصد بذلك كل المنحني (أي كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني . بمعنى آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ - العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

$$ك_{أ} = د (ث_{أ} ، \ldots ، ث_{ن})$$

على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أي السلعة أ ، على حالها ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو ج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدي :

- اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما حدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدي الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى استعمالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (أنظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

- اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدي الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

---

(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والثمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادي انجليزي عاش في العصر الفيكتوري . أي في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن . فقد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت ايرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كالحبوب مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوي الدخول المحدودة شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

- واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير . وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستهلاك ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاى .

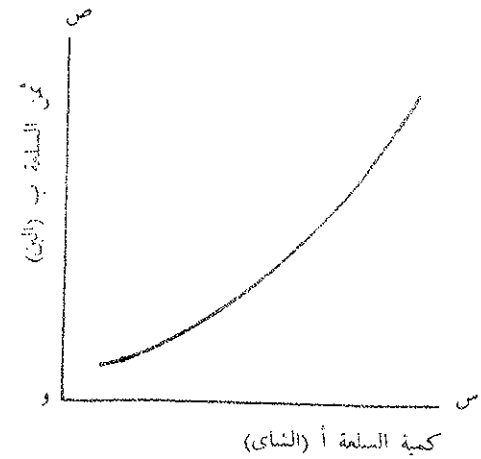

شكل (٣)

العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة بديلة

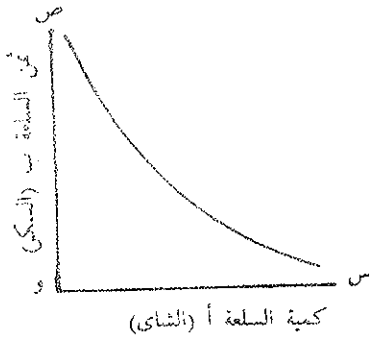

شكل (٤)

العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة مكملة

٣ - العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : ط$_{ا}$ = د (د)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الأثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

- في الحالة الأكثر شيوعا تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة نجد تعبيرا عنها بالمنحنى (١) على الشكل رقم (٥) .

- في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواستطها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها معها من اشباع كل حاجتها من مليح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحني(٢) على الشكل(٥) .

- وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدى الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كاللحوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا . وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)[١٠] . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني(٣) على الشكل ٥ .

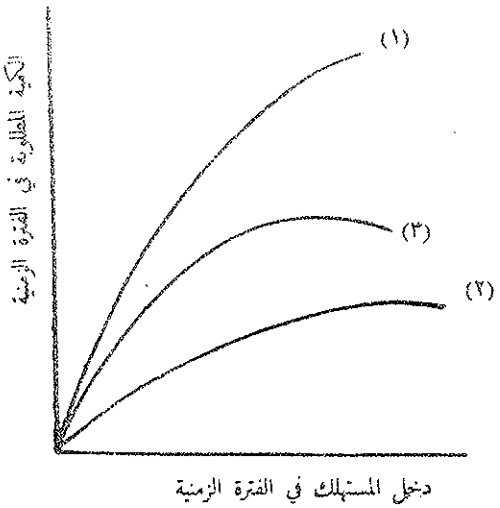

شكل رقم (٥)

العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

● يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .

● ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .

● ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

---

(١٠) Inferior goods; biens inférieurs

٤ - الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله:

ط = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهى تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترتب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

- وفقا للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لها الجدولين الآتين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

جدول طلب المستهلك (١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
١٥	٣
١٧	٢

جدول طلب المستهلك (٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٨ + ١٢ = ٢٠
١٢	٦ + ١٠ = ١٦
١٥	٣ + ٧ = ١٠
١٧	٢ + ٤ = ٦

ويمكن أن نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحني طلب السوق .

- ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لنتوصل الى منحني طلب السوق . وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية أي عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب . هذان المحددان هما :

- يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أي الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .

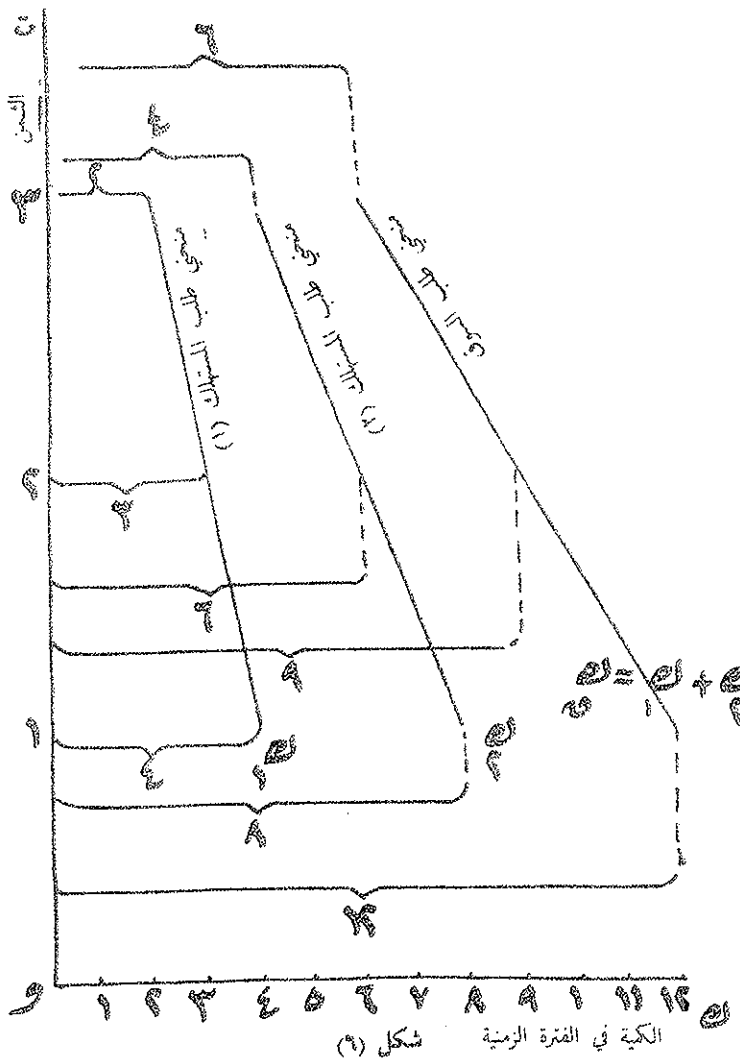

شكل (٩)

منحني طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن . مثلا ، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشترى المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشترى المستهلك (٢) أربع وحدات ، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦ .
- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن ك ق (أى الكمية التي تطلب في السوق) = ك١ + ك٢ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين : ك ق = ك١ + ... + ك ن .
- نلاحظ أن منحني طلب السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحني الطلب الفردى .
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فاذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الأطفال مثلا.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحني طلب السوق الذى يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها من المهم أن نضيف أن هذا المنحني يكتسب أهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحني هى الأكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى أن الثمن هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى أننا نشتغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين : الطلب والثمن.

لدينا الآن منحني طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، أى دخل المستهلكين، وأثمان السلع الاخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغيره على منحني طلب السوق الذى توصلنا اليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحني طلب السوق (١١)

هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها :

١ - أثر تغير الدخل على منحني طلب السوق : رأينا أن زيادة الدخل تؤدى كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

---

(١١) Shifts of the market demand curve; les déplacements de la courbe de la demande du marché.

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بيانا ، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)

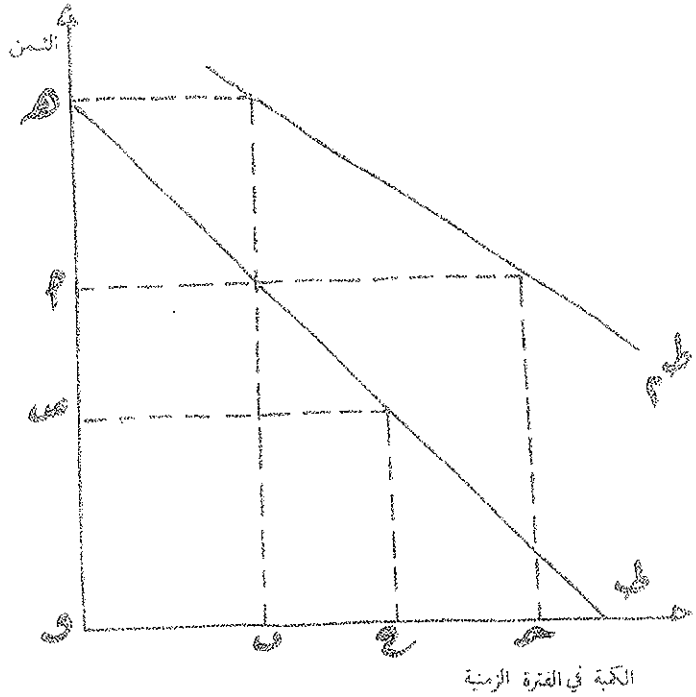

شكل رقم (٧)
انتقال منحني طلب السوق

- يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن د٢ .
- انتقال منحني الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن و أ تزيد الكمية المطلوبة من و ب الى و حـ ، وذلك بفضل زيادة الدخل .
- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية و ب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن و أ عندما يكون منحني الطلب هو ط١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن و هـ عندما يكون منحني الطلب هو ط٢ .
- لكي نتبين حركة على نفس المنحني نجد انه بالنسبة لمنحني واحد ، المنحني ط ١ ، تكون الكمية المطلوبة و ب عندما يكون الثمن و أ ، وتزيد هذه الكمية الى و ح عندما ينخفض الثمن الى و ز ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلعة من السلع الدنيا ، تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يختار الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار .

٢ ـ أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحني طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

ـ فاذا كانت السلعة الأخرى مكملة لسلعتنا يؤدى ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكملة التي يتغير ثمنها هي السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالى الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالا لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

ـ واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (منافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذى قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذى يؤدى الى طلب كمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . وينتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣ ـ أثر تغير الاذواق على منحني السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين . وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر بيانيا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاءها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحني طلب السوق . وذلك على النحو التالى (شكل ٨) :

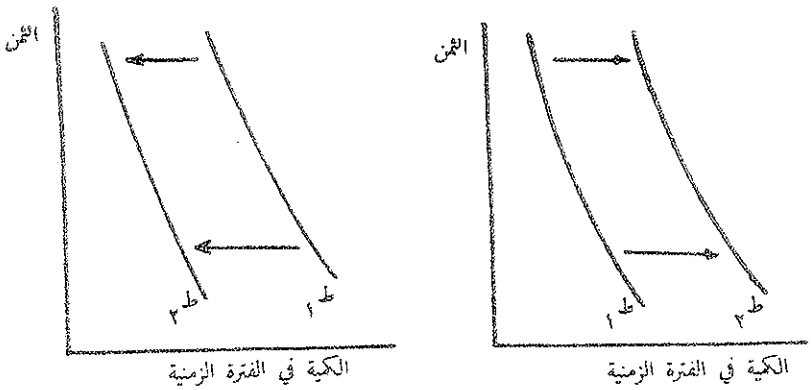

شكل رقم (٨)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :
- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :
- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحني طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، والحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل . نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس منحني الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين أو نحو اليسار :

- فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحنى الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير .

- أما انتقال كل منحنى الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أي ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أي الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين .

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحنى الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحنى الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة .

٥ـ العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولا أن نعرف العرض الفردي وعرض السوق ، ثم نتوصل من خلال تحديد العرض الفردي الى عرض السوق .

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردي ، أو عرض المنتج الفرد ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة . وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون .

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة .

تحديد العرض الفردي :

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة . لنرى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

١ ـ هدف المشروع : تفترض النظرية الحديثة ، في اطار التحليل الوحدي ، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح . في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالي للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالي ايرادات المشروع واجمالي نفقاته

المشروع . ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون لهذا الهدف اثر على الكميات المعروضة . وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أن هذا الهدف ، سنفترض فيما يلي أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة ممكنة في الحالات التي لا يتوقع فيها ربح مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض نؤثر على العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ ـ ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الاشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها) يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع . عليه يتعين أن نتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة .

٣ ـ أثمان السلع الأخرى (أي السلع التي تنتج في فروع الانتاج الاخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذي يؤدي الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

٤ ـ أثمان عناصر الانتاج : لكي يقوم المشروع بالانتاج يشتري عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الارض مثلا ، أدى ذلك الى أرتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذي تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذي تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض أرباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الارباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥ - حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة ، الأمر الذى يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالى نفقة الانتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالى الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بثمن السلعة المعروضة .
- بأثمان السلع الأخرى .
- بأثمان عناصر الانتاج .
- وبحالة التكنولوجيا .

ع$_{أ}$ = د (ث$_{أ}$ ، ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$ ، ث$_{ع١}$ ، ... ، ث$_{عن}$ ، ت)

حيث :

ع$_{أ}$: عرض السلعة أ

ث$_{أ}$: ثمن السلعة أ

ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{ن-١}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

ث$_{١}$ ، ... ، ث$_{عن}$: أثمان عناصر الانتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى بدالة العرض الفردى[١٢] ، وهى علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أى أنها تتكاتف لتحديد هذا العرض . ومن ثم يترتب الفشل في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت .

ويمكن بكلمات واضحة بسيطة نظرة عامة نظرية وأولية) في أثر تغير [illegible] الكمية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء [illegible] على

(١٢) individual supply function; la fonction de l'offre individuelle.

حالها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

ع ا = د (ث ،)

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهي تزيد ان أرتفع الثمن وتقل اذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعا ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى بقانون العرض . ويمكن التعبير عنها رقما في صورة جدول ، يسمى جدول العرض الفردي[١٣] ، على النحو التالي .

جدول ٢ : العرض الفردي

الثمن (ث)	الكمية (ك)
بوحدات النقود ، القروش مثلا	عدد من الوحدات في فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣
٢٥	١٥

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا فيعطينا منحنى العرض الفردي[١٤] الذي عادة ما يأخذ شكلا مستقيما (انظر شكل ٢) .

(١٣) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle.

(١٤) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle.

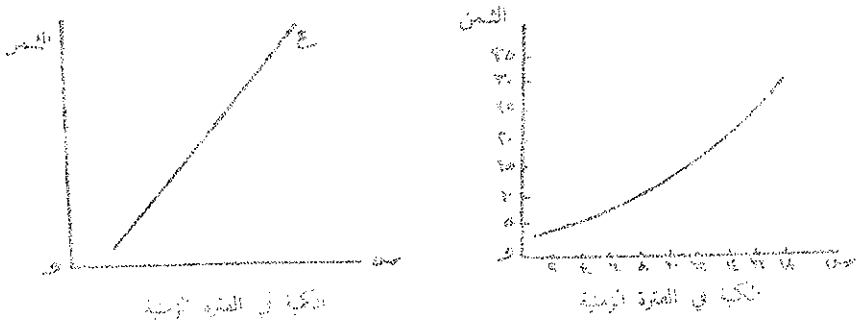
الثمن
٢٥
٣٠
٣٥
٤٠
٤٥
٥٠
٥٥
٦٠
٦٥
٧٠
٧٥
٨٠
٨٥
٩٠
٩٥
١٠٠
١٠٥
١١٠
١١٥
١٢٠
١٢٥
١٣٠
١٣٥
١٤٠
١٤٥
١٥٠
١٥٥
١٦٠
١٦٥
١٧٠
١٧٥
١٨٠
١٨٥
١٩٠
١٩٥
٢٠٠
٢٠٥
٢١٠
٢١٥
٢٢٠

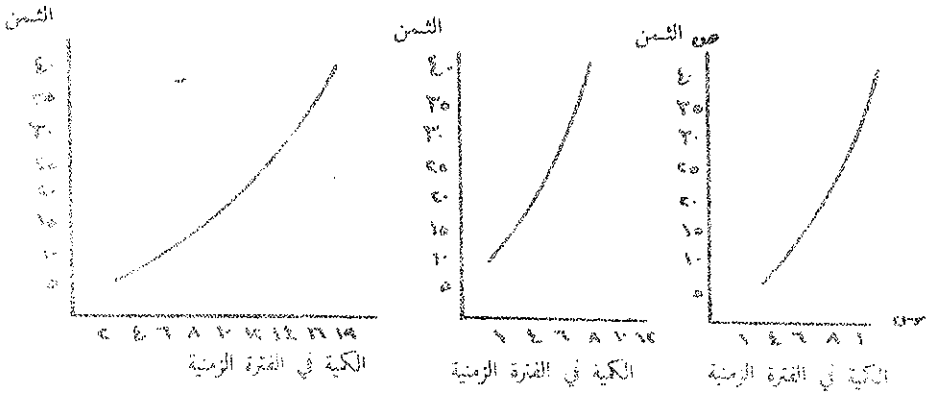

منحني عرض المشروع (١) منحني عرض المشروع (٢) منحني عرض السوق

شكل رقم (١٠)

* للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
  - عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئا ، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .
  - عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة .
  - عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة .
* كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : ك ق (أي الكمية التي تعرض في السوق) = ك١ + ك٢ . وفي حالة عدد كبير من المنتجين : ك ق = ك١ + ك٢ + ... + ك ن
* نلاحظ أن منحني عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحني العرض الفردي .
* عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالة بين مجموع الكميات التي يمكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحني عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد توصلنا لهذا المنحني على افتراض أن العوامل الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا يبقى الا أن نبين أثر تغير هذه العوامل على منحني عرض السوق ، وهو أثر ينعكس في انتقال هذا المنحني .

انتقالات منحني عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحني عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) .

ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحني العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحني (الذى يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الاخرى ، أثمان عناصر الانتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هي التغيرات التي يمكن أن تثير انتقال منحني العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف اليها باستقراء شكل ١١ .

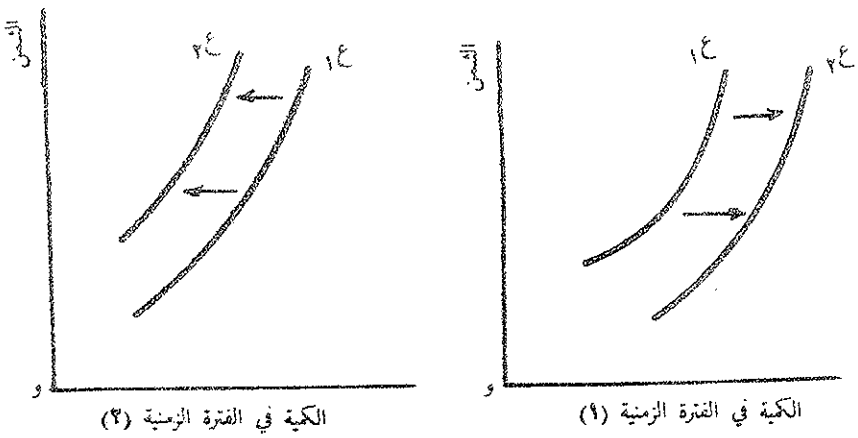

شكل رقم (١١)

انتقال منحني عرض السوق

(١)زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- التحسن في فنون الانتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الانتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى انتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن ان يرد الى :

- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال)
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الانتاج .

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

حـ - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذي يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الأثمان ، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما اننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة[١٥] ، اذ يمثل نوع السوق الذي تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهي الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيرا ذا دلالة على ثمن السلعة .

٢ - أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أي بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذي يسود السوق .

٣ - أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة . بمعني أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة .

---

(١٥) Perfect competition market: le marché de la concurrence parfaite.

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق . وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين . وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعني أن يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له .

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحدا ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محليا أو قوميا أو دوليا .

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة ، ولتكن السلعة أ . لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحني طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى تبقي كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن .

- ومنحني عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الاخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقي كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن .

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق . لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :

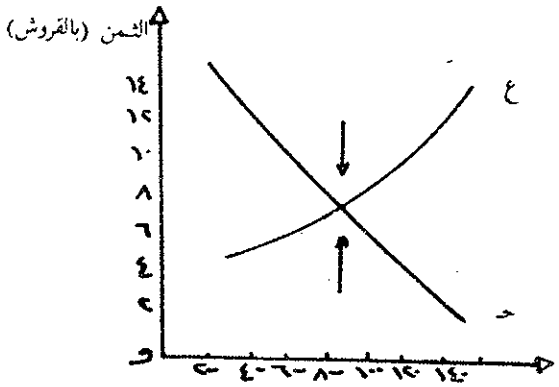

شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق ، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فاذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا فائض في العرض[١٦] .
- واذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية ، ويكون لدينا فائض في الطلب[١٧] .

(١٦) Excess of supply, excès d'offre.

(١٧) Excess de demand, excès de demande

لنطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

- لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببين ، أو للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدى وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الأثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

- وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدني . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة ، في تقديم ثمن أدني . لأى من هذين السببين أو للاثنين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدى وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الأثمان التي تزيد على سبعة قروش).

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

- لكل الأثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

- لكل الأثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .
وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير.

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام)[١٨] . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

(١٨) انظر فكرة التوازن : M. Dowidar, Les Schémas ... pp. 52 – 54.

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فان الثمن لن يميل للتغير. وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . واذا ما اختلفنا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

● الفروض :

- أن منحني طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحني عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

● **هذه الفروض تتضمن :**

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .

- اذا انتقل أحد المنحنين (منحني الطلب أو منحني العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

● **انتقال منحنيات الطلب والعرض :**

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

● نبدأ من وضع توازن في السوق .

● ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العامل الذى ينتظر أن يحدث الأثر) .

● أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

● أن نقارن أخيرا بين وضعي التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذى تحقق على الثمن وعلى الكمية [١٩] .

ولننتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحني الطلب : يوضح الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :

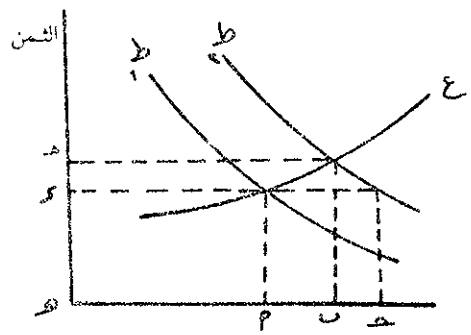

الكمية في الفترة الزمنية

شكل رقم (١٣)

● ط ، ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
● تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذى يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
- و د هو ثمن التوازن .
- و أ هى الكمية المطلوبة والمعروضة .
● ينتقل منحني الطلب الى ط ٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا .
● يؤدى انتقال منحني الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقي الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ حـ
● نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
● عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
● هذه الكمية أقل من و حـ وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
● اذا ما تصورنا أن منحني الطلب ط كان هذا المنحني الأصلي الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

---

(١٩) يتعين استيقاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي .

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

١ - يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين) .

- ارتفاع ثمن التوازن .
- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .

٢ - ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار) :

- انخفاض الثمن .
- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

انتقالات منحني العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :

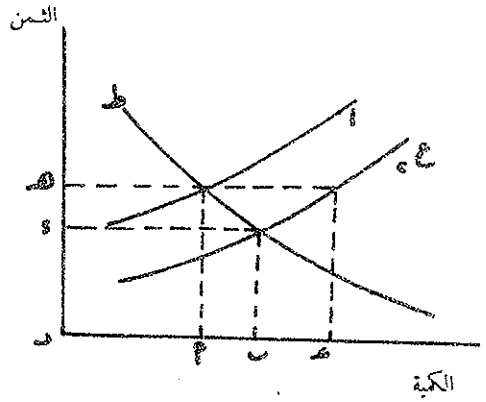

شكل رقم (١٤)

- ط و ع١ هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الأصلي ، عند هذه النقطة :
  - و هـ ثمن التوازن .
  - و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحني العرض الى ع٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .
- يؤدى انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض ، اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المطلوبة و أ . فائض العرض = أ حـ .

* نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى ود، عند وضع توازن جديد .

* عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .

* هذه الكمية اقل من و ح واكبر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلى).

* اذا ماتصورنا ان منحنى العرض ع ٢ كان هو المنحنى الاصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص النتيجتين الاتيتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى العرض نحو اليمين :

- انخفاض ثمن التوازن

- وزيادة الكمية المشتراه والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى العرض نحو اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن

- ونقص كيمة التوازن

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا فى حالة ثبوت صحتها بالكلام عن " **قوانين الطلب والعرض** "

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرة العامة لنظرية المدرسة النيوكلاسيكية فى تحديد ثمن السوق . اما الدراسة المتعمقة لهذه النظرية فيكون محلها فى الجزء الثانى من مبادىء الاقتصاد السياسى . وانما يتعين لاستكمال هذه النظرة العامة ان نتعرض على فكرة مرنة الطلب ومرونة العرض.

٤ - مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن . درجة الاستجابة هذه هي المرونة[٢٠] . الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة ، في واقع الحياة الاقتصادية ، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في اثمان السلع الاخرى . وعليه يتعين أن نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين :

مرونة الطلب ، وفي اطارها نميز بين :
- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة[٢١] .
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل[٢٢] .
- ومرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الاخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن[٢٣] .

ومرونة العرض .

---

(٢٠) elasticity; élasticité هذا الاصطلاح استعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذي ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادي كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أما فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو ، انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة في بحث علم الطبيعة «خاصية الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده» . اما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تاثير قوة خارجية . انظر :

J. Bonnet ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome, I, p. 472.

(٢١) Price-elasticity of demand (direct elasticity); Elasticité de la demande par rapport au prix (élasticité directe).

(٢٢) Income-elasticity of demand. Elasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٣) Cross-elasticity. Elasticité croisée.

أولا - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة **مرونة الطلب** الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء أثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند **نقطة معينة** على منحني الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة منحني الطلب ، أي الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحني الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض) ٪	التغير في الكمية (بالزيادة) ٪	التغير في الكمية ٪ ÷ التغير في الثمن ٪
اللحوم	١٥	٧,٥	٠,٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	,٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هي أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيرا تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الاخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

$$\frac{\Delta ك \%}{\Delta ث \%} = \text{مرونة الطلب}^{(٢٤)}$$

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .

وعادة ما يكون التعبير الرقمى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدى ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة للثمن السلعة :

يتعين أن نتذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحني الطلب .

- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هى من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هى و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحني الطلب تمثل الموقف الأصلى. أما النقطة ب على هذا المنحني فتمثل الموقف الجديد .

نفترض أن التغير من الصغر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب على المنحني ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

---

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$\text{أو} \quad \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث}$$

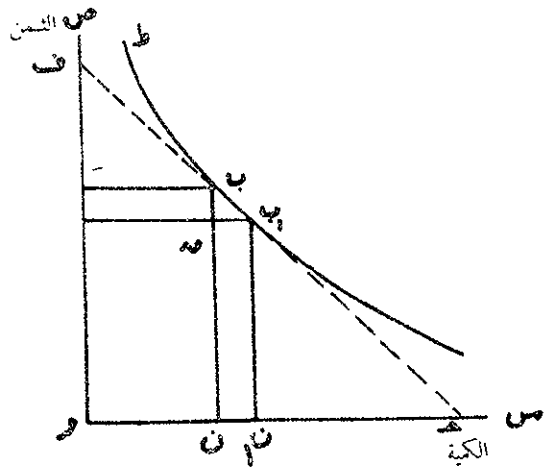

شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}\%}{\Delta \text{ث}\%} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{و ن}} \div \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$\text{ولكن ،} \quad \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

من خصائص المثلثين ا ١ ب١ ، ب ق ب١ ، ب ن ح تتساوى العلاقتين :

$$\frac{ب_1 ق}{ب ق} = \frac{ح}{ن ب} \quad \ldots\ldots \quad (٣)$$

بالتعويض عن $\frac{ب_1 ق}{ب ق}$ العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$\therefore \text{المرونة} = \frac{ح ن}{ن ب} \div \frac{ن ب}{و ن} = \frac{ن ح}{و ن} \quad \ldots\ldots \quad (٤)$$

في المثلث ف و ح

$$\frac{ب ح}{ب ف} = \frac{ن ح}{و ن} \quad \text{(نظرية تاليس)} \quad \ldots\ldots \quad (٥)$$

بالتعويض عن $\frac{ن ح}{و ن}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\text{المرونة} = \frac{ح ب}{ب ف}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة . وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذى تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادى .

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية :

- فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقي على حالها . في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة[٢٥] .

---

(٢٥) Perfectly or incompletely inelastic: parfaitement inélastique.

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن .في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن[٢٦] .

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن) . هنا يوصف الطلب بأنه متكافىء المرونة[٢٧] .

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من المالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن . هنا يقال أن الطلب مرن [٢٨] .

- أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للمالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية .

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوى كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها . انظر الجدول التالى :

---

(٢٦) Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

(٢٧) Unit elasticity; élasticité-unité.

(٢٨) Elastic or relatively elastic; élastique.

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفني	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			في حالة انخفاض الثمن	في حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
١ > المرونة > صفر	Δ% ك < Δ% ث	غير مرن		
١	Δ% ك = Δ% ث	متكافيء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
∞ > المرونة > ١	Δ% ك > Δ% ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائي الكبر	لا نهائي المرونة		

هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .

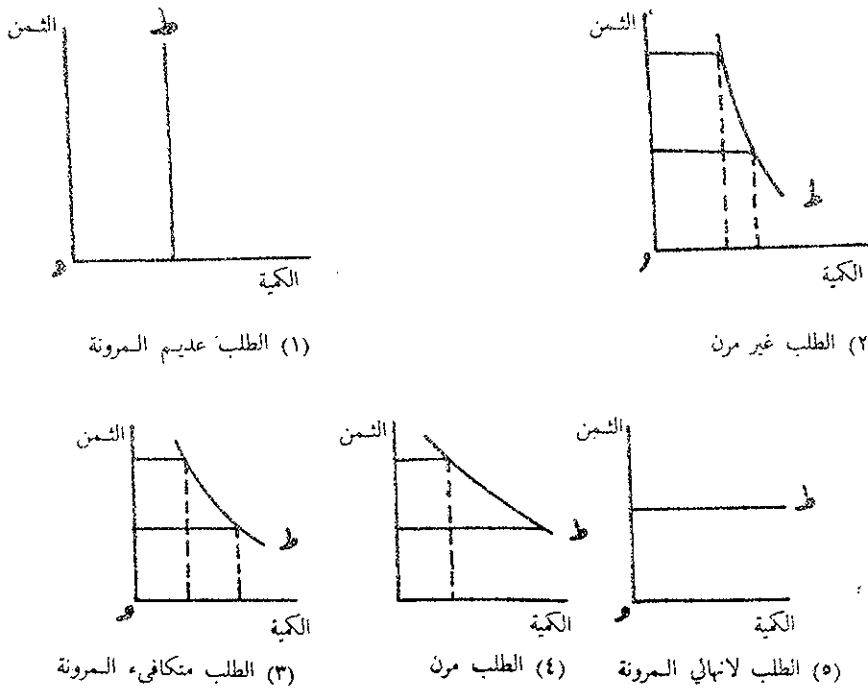

شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة **للعوامل التي تحدد هذه المرونة** . ما هي تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدى التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدى ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق .

- في كثير من الاحيان يقال ان **الطلب على السلع الكمالية** مرن بينما **يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن** . هذا الفرض ، لو أنه متماسك منطقيا ، لا يصف الواقع . اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين : مجموعة تحتوى مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوى على مرونات مرتفعة جدا ، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة . فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا ، وعدد آخر محدود له مرونه مرتفعة جدا ، والباقي يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية .

- وتتوقف المرونة لحد كبير ، على **التعريف** (الضيق أو الواسع) **الذى نعطيه للسلعة** . فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة ، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة ، كنوع من الخضار مثلا . اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل . وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا .

والآن وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها **الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن** :

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن . فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪ . ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتي ٥٪ . هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة .

- **العامل الأول ذو طابع تكنولوجى** . اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية . فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شرؤاها الآن : فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذى يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي . ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة ، ولكنه تغير استلزم لحدوثة فترة زمنية .

أما العامل الثاني فيظهر في **الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق** ، أى في

الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذى طرأ على الثمن مثلا فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

- ويتمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالى (شكل ١٧) :

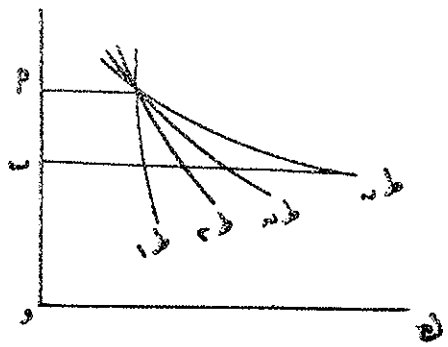

شكل رقم (١٧)

- و أ هو ثمن السلعة الذى استمر سائدا فترة طويلة .
انخفض هذا الثمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- ط١ يمثل منحني الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- ط٢ : منحني الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا .
- ط٣ : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- طن : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانيا - مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

وتعرف اذن : $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أى أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهى تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فاذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :

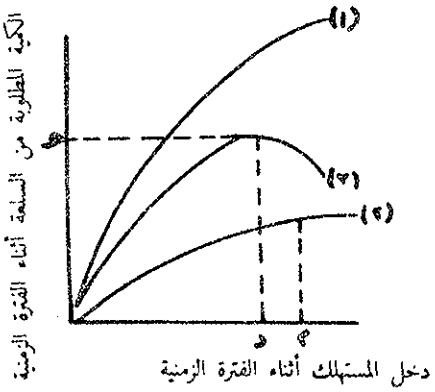

شكل رقم (١٨)

العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعدا ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات(١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحني (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتي يصل الى شراء كل العدد الذى يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الكمية المشتراه وانما تبقي كما هى وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدى ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع أرقي من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .

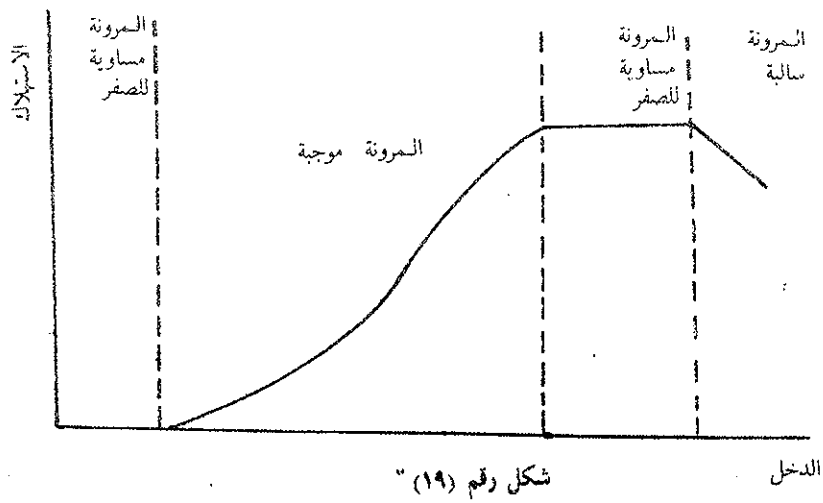

شكل رقم (١٩) "

العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

- ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
- ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
  - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
  - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
  - أنه حتي بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هى التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالى القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

القيمة العددية	الوصف الكلامي
سالبة	تنقص الكمية مع زيادة الدخل
صفر	تبقي الكمية المطلوبة كما هي مع تغير الدخل
١ > المرونة > صفر	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل

ويمثل هذا التعبير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذى تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع للتوجّه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل ، ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أى أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، فهي اذن

$$\frac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$$

يساوى

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص . هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

- **أما سلعا بديلة أو (متنافسة)** : هنا يؤدى الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س . وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س . في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصا لا نهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **وأما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على أحدهما متصلا بالطلب على الأخرى) : يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح . في حالة السلع المكملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لا نهاية وهو ما يعني أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال** (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا) : هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س ، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر . أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر .

وبصفة عامة نستطيع القول :

- أنه كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن ، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر .

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر .

رابعا - مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهى تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن . ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :

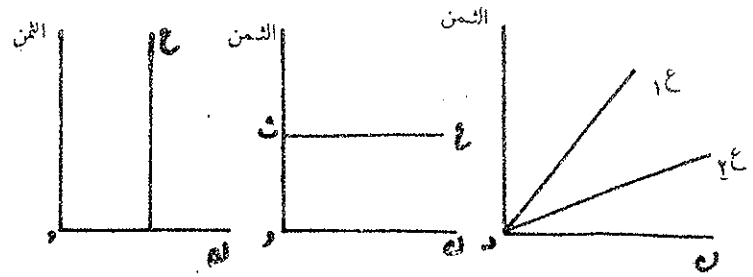

(٣) عرض متكافىء المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالى :

١ - الحالة الأولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية أيا كانت الايرادات التي يحصلون عليها .

٢ - في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية. وهى تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن أدنى (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلا) ، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في لكبر .

٣ - أما الحالة الثالثة فهى حالة يكون فيها العرض متكافىء المرونة . في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحني متكافىء المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما وقد يكون أهم - بالنسبة لمرونة العرض ، كما هو الحال فى شأن مرونة الطلب .

* * *

على هذا النحو تبين هذه النظرية الاولية لكيفية تحديد ثمن السوق كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان فى تفاعلهما الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ، وذلك دون ما تفصيل بالنسبة للعوامل التى تكمن خلف تحديد كل من الطلب والعرض . هذا التصور النظرى لتحديد ثمن السوق يأتى ، فى داخل المدرسة الحدية من خلال جهود أحد تيارات هذه المدرسة ، وهو التيار الذى بلوره الفريد مارشال وطور أفكاره الكثير من الاقتصاديين الحديين من بعده . وقد توصل أصحاب هذا التيار الى تصورهم لنظرية ثمن السوق استخداما لأحد مناهج التحليل التى انتجها الفكر الاجتماعى ، هو منهج التحليل الوحدى [1] ، وفى اطار هذا التحليل الوحدى استخدم أصحاب هذا التيار منهج التحليل الجزئى [2] . ويكون أصحاب هذا الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم فى تحديد ثمن السوق ، منهج التحليل الوحدى الجزئى [3] حيث يهدف التحليل الى دراسة سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجى ، لدراسة مجمل الاقتصاد القومى فيما بعد على افتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادى الواحد باعتبار أنهم

---

(1) Micro Analysis , l'analyse micro - économique .

(2) Partial Analysis , l'analyse partielle ,

(3) Partial micro - analysis , l'analyse micro - économique partielle .

جميعا من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد • فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انها بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومى • وما دامت هى جزء منه فأنها تتأثر فى سلوكها بما يحدث فى خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها • ولكنها وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومى • وفى النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادى هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات • على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحدى • فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوامل التى يمكن ان تؤثر على سلوكها فى نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة • هذه العوامل قد تؤثر عليها فى اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة • وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفى ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير • على هذا النحو لا يدرس الباحث ، فى اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التى تتكاتف فى احداث النتيجة • فهو لا يأخذ فى الاعتبار الا جزءا من أجزاء الظاهرة ، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير • على هذا النحو يكون هذا التحليل الوحدى من قبيل التحليل الجزئى • وقد رأينا مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولية لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال • اذ يجد ان طلب المستهلك على سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هى دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، أثمان السلع الاخرى التى تدخل فى دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته • ولكن التوصل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل فى دراسة أثر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، فى ظل مراحل متعاقبة ، ويفترض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية •

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشرائها مع تغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى ، ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير . ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الآخر .

في داخل المدرسة الحدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسس هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدى العام [1] للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق . فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدى) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتدخل لتحديد نمط اسلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت . فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اى في عمومها . من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام. وكان من الضرورى ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآتية . وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . واليك عرضا موجزا لأفكار فالراس الخاصة بثمن السوق [2].

---

(١) General mirco - analysis , l'analyse micró - économique générale .

(٢) في ضوء ما قلناه في المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدي والتحليل الجزئي . فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدى والتحليل الجمعي Marco- analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام. وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا في هذا المجال . اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحدى .

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان في النظام الاقتصادي من طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادي بأخذ كل الشروط التي يحتويها هذا النظام في نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في الزمن الطويل . وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :

- في مرحلة أولى ، النظام النظري الذي يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسي يحدد ، اذا ما تحقق ، في نفس الوقت أثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها
- وفي مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية . بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالي .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بنائه النظري ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التي سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع " **الاقتصاد** " هي فكرة الندرة : وهي تشتق من فكرة المنفعة الفعلية في علاقتها مع الكمية المتاحة

---

(١) رجعنا في تقديم النظام النظري لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d'écomomie politique - J.Schumpeter , History of Ecomomic Analysis - G.Pirou , Les théories de l'équilibre éxomomique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq.- H. Gryson ,p214 et sqq A.Colombat , Misère de l'économie politique , Marcel Riviere et cie , Paris , 1958 .

من السلعة . الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحدية . وتؤدي الرغبة (التحسس توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء الى المبادلة . هذه الرغبة هي التي تعطي ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة ، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد ، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالة ومنحنى يعبر عن هذه العلاقة بيانيا .

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظري يتحقق توازن السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها . ويتحدد هذا الثمن بفعل المنافسة، ولكن كيف يتحدد ؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال . وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى القيام بالاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني، فاذا أعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض ، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب) وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض اي الى نقطة التوازن، وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتردد عن النقطة التي يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم ان نوضح، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظري لفالراس ، انه يتميز ، في علاقته بغيره من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض ، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي الطلب مع العرض في السوق ، يبني فالراس نظامه النظري الخاص بالتوازن العام . هذا النظام يبلور صورة للاقتصاد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه ، أي صورة للاقتصاد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية .

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب (١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادي ، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب . ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا) . استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون بصدد عدد من السلع يرمز لها بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها ، وهو ما يعني أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام .

للتوصل الى هذا الحل يبني فالراس بناءه نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي :

- كمجال مغلق (لا ترتبطه بالخارج علاقات اقتصادية) . في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون . وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين) .
ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا ، من هذا النظام الاقتصادي
- كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوي اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار. بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أي مع التجريد من الفترة الزمنية

---

(١) Numéraire عند حالة لتوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذه السلعة الاخيرة." تسمى وحدة الحساب ، Numéraire وتسمى وحدة كميتها قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي البحت ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

التي تمثل البعد الزمني للظواهر ويمكن ان يتحقق في داخلها او في علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمني بين حدوث الحدث وتحقيق الاثار او النتائج التي يرتبها هذا الحدث .

- كاقتصاد تسوده المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اى يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبوءات الفردية والجماعية فيه أية آثار . (بعبارة اخرى يجرد فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية في النشاط الانتاجي والتسويقي ، كما يجرد من الاثار التي تنجم عن تنبوءات الافراد والجماعات وهي تنبوءات عادة ماتؤدي الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادي) .
- ويتصور فالراس النظام الاقتصادي اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتية كمعطى (أي دون مناقشة لا كيفية تحددها ولا امكانية تغيرها عبر الزمن) :
  - تفضيلات المستهلكين .
  - الشروط التي تسود السوق (اسواق المنتجات واسواق عناصر الانتاج ، وعددها محدد) .
  - الشروط الفنية (التكنولوجية للانتاج) مع افتراض انه بفضل المنافسة الكاملة تستخدم كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجي . وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن في انتاج السلعة التي تنتجها هذه الصناعة .
  - كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بين الافراد . وكذلك العلاقة التي بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخل بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التي ترتكز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة للمعطيات في نظام فالراس النظري ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اسواق تسمح شروط التوازن فيها (اى في الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد لكل مجاهيل

النظام ، اى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى • هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج ، سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (اى السوق النقدية) •

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل • ويهيىء التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى • ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، اى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق • ويتحدد الطلب فى النظام بأكمله بمجموع الطلب فى الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء) •
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات • وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج • على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله •
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام • لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لفالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* س ١ ، س ٢ ..... ، س ن للتعبير عن الكميات المنتجة من السلع

* ث ١ ، ث ٢ ..... ث ن للتعبير عن اثمان هذه السلع

* ص ١ ، ص ٢ ..... ص ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج

* و ١ ، و ٢ ..... ، و ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١١ ، ١٢٣ ..... ، م ن ١ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج ، ا ١١ ...

* تعبر الرموز المنكتوبة بال
الرموز المكتوبة بالحروف
فاذا ما عبرنا عن الكمية التي ي
مجموع ما يحوزه الافراد من

$$\sum_{د=1}^{ن} \text{س}_{\text{جد}}$$

حيث ت

ويكون مساويا لـ س جـ

* لتبسيط تقديم هذا النظام ل
نيعبر عن اثمان السلع الاخرى
كذلك ان ثمن الوحدة من ..... ، اى ث ١ ، يساوى الواحد الصحيح
وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولا ، الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عن العرض ، لنصل اخيرا الى التوازن العام .

المعادلات الممثلة للطلب :

يتلقى الفرد دخلا نقديا معينا (يجد مصدره فى مكافآت عناصر الانتاج التى يسيطر عليها) . وهو ينفق اجمالى هذا الدخل على شراء المنتجات فى شكل السلع

الاستهلاكية وفى اشكال مختلفة من الادخار [1] .

من هنا يكون لدينا أولا معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدى فى صورة اشكال مختلفة من الادخار . هذه الانفاقات الكلية هى :

$$س_1 + س_2 ث_2 + \cdots\cdots + س_ن ث_ن$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية ، وهى :

$$ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ن \quad (\text{تعبر ل عن عدد عناصر الانتاج})$$

وعليه تكون $س_1 + س_2 ث_2 + \cdots + س_ن ث_ن = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ل$

فى هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذى يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التى يشتريها ، أى وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{ح م}_1}{ث_1} = \frac{\text{ح م}_2}{ث_2} = \cdots\cdots = \frac{\text{ح م}_ن}{ث_ن}$$

وبما ان $س_1$ تمثل السلعة التى تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالى [2] :

$$س_1 = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ل - س_2 ث_2 - \cdots - س_ن ث_ن$$

---

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض انفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما يعنى انفاقات الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التى افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوى الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره فى صورة نقدية .

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ، اى دالة لكل سلعة من السلع . هذه الدالات للطلب هى : (١)

$$س_{٢} = د_{٢}\ (ث_{١}\ ،\ ث_{٣}\ ،\ \cdots\ ،\ ث_{ن}\ ،\ و_{١}\ ،\ و_{٢}\ ،\ \cdots\cdots\cdots\cdots\ ،\ و)$$

.
.
.
.

$$س_{ن} = د_{ن}\ (ث_{٢}\ ،\ ث_{٣}\ ،\ ث_{ن}\ ،\ و_{١}\ ،\ و_{٢}\ ،\ \cdots\ ،\ و_{ل})$$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل .

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$\left.\begin{array}{l} س_{١} = ص_{١}\ و_{١} + ص_{٢}\ و_{٢} + \cdots - ص_{ل}\ و_{ل} - س_{٢}\ ت_{٢} - \cdots - س_{ن}\ ت_{ن} \\ س_{٢} = د_{٢}\ (ث_{٢}\ ،\ ث_{٣}\ ،\ \cdots\ ،\ ث_{ن}\ ،\ و_{١}\ ،\ و_{٢}\ ،\ \cdots\ ،\ و_{ن}) \\ \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \\ س_{ن} = د_{ن}\ (ث_{٢}\ ،\ ث_{٣}\ ،\ \cdots\ ،\ ث_{ن}\ ،\ و_{١}\ ،\ و_{٢}\ ،\ \cdots\ ،\ و_{ل}) \end{array}\right\} \text{I}$$

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات . وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الاتى :

---

(١) تلك هى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية ثمن السوق عند الحديين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم ببنائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق .

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير [١] . فلانتاج وحدة من السلعة س جـ د مثلا يكون من الضروري استخدام الكمية أ جـ د من عنصر انتاج ص د
- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها .

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات [٢] :

$$\begin{aligned}
&أ_{١١}\,و_{١} + أ_{٢١}\,و_{٢} + \cdots + أ_{ال}\,و_{ل} = ث_{١} = ث\\
&أ_{١٢}\,و_{١} + أ_{٢٢}\,و_{٢} + \cdots + أ_{٢ل}\,و_{ل} = ث_{٢} = ث\\
&\vdots\\
&أ_{ن١}\,و_{١} + أ_{ن٢}\,و_{٢} + \cdots + أ_{نل}\,و_{ل} = ث_{ن} = ث
\end{aligned}$$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في أسواق عناصر الانتاج . لكي يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر . ويكون لدينا بالتالي المجموعة التالية من المعادلات .

في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة [٣]

---

(١) هذا يعني أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (اي ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التي يمكن أن تحققها المشروعات في الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أي وفورات الحجم الكبير .

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن في كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج .

(٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي : =

$$\text{II}\left\{\begin{array}{l} أ_{11} س_1 + أ_{12} س_2 + \cdots + أ_{1ن} س_ن = ص_1 \\ أ_{21} س_1 + أ_{22} س_2 + \cdots + أ_{2ن} س_ن = ص_2 \\ \vdots \\ أ_{ل1} س_1 + أ_{ل2} س_2 + \cdots + أ_{لن} س_ن = ص_ل \end{array}\right.$$

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلا أوحد لهذا الكل من المجموعات .

واذا قمنا - بضرب معادلات المجموعة II على التوالي في س ١ ، س ٢ ، ... س ن التي نحصل عليها ثم جمعنا ث ١ س ١ ، ث ٢ س ٢ ، ... ، ث ن س ن

نتوصل الى المجموعة III

$$\begin{array}{l} a_t D_a + b_t D_b + C_t D_c + d_t D_d + \cdots = D_t \\ a_p D_a + b_p D_b + C_p D_c + d_p D_d + \cdots = 0_p \\ a_k D_a + b_k D_b + C_k D_c + d_k D_d + \cdots = 0_k \\ \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \\ \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \end{array}$$

حيث تعبر 0_k ، 0_p ، 0_t عن عناصر الانتاج وتعبر D_a ، D_b ، D_d عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل $q_t, a_p, a_k, b_t, b_B, b_k, \ldots$ المعاملات الفنية للانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي ==

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموع ∑∑ ، على التوالي ، في و ١ ، و ٢ ، ..... ، و ل ثم جمعنا ص ١ و ١ ، ص ٢ و ٢ ، ..... ، ص ل و ل التي نحصل عليها نتوصل الى المجموعة ∑∑

- ثم نجد فرق طرح ∑∑ - ∑∑

- فاننا نحصل على قيمة ل س ١ مساوية لقيمتها التي تحددت بمجموعة معادلات الطلب ، هذه هي س ١ = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + ... + ص ل و ل - س ٢ ث ٢ - ..... - س ن ث ن

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، الى معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوى العرض مع الطلب . وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله . والامر يتعلق هنا بالتوازن العام الذى تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الاخر (فى اعتماد متبادل) أى يحدد احدها الاخر . وتأتى عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التى تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، فى نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوى الطلب والعرض بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما بينها (١) فتغير

= تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوى الكميات المعروضة فعلا من هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسى ، ص ٢٤٩ .

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين . لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{\text{ج ١}}{\text{ث ١}} = \frac{\text{ج ٢}}{\text{ث ٢}} = \cdots = \frac{\text{ج ن}}{\text{ث ن}}$ - وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذى هو فى نفس الوقت الايراد الحدى) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات : النفقة المتوسطة = الثمن .

اى كمية او اى ثمن يؤدى الى التغيير فى كل الكميات الاخرى وفى كل الاثمان الاخرى • وعليه يتمثل التوازن العام فى نتيجة تنجم عن علاقات التساوى هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات • وهو توازن استاتيكى ، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، فى لحظة معينة فى الاسواق ، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج •

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه فى ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكى بصفة عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة • فالواقع ان البطالة لايمكن تصورها فى هذا التحليل الشكلى للشروط اللازمه لتحقيق هذا التوازن التنافسى • فكل الاستدلال يرتكز فى مجموعه على افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادى للامور ، اذ لايمكن التوصل الى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالى الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب (١) •

هذا التوازن التنافسى يتضمن نمطا معينا لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى • هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد

---

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذى قدمه J.B.Say حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى • انظر فى ذلك

W.J.Barber , A History of Economic Thought, Penguin Books, London , 1967 , P, 202 .

المقصود بالتوزيع الامثل للموارد ، والتعرف ثانيا على شروطه ، لننتهي اخيرا لمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لفالراس .

٢ - التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لايمكن معه في نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) .
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن سلما تفضيليا منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اوجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) .

---

(١) وفقا لوجهة النظر التي تقول بسيادة المستهلك في المجتمع الرأسمالي ، يمتاز المستهلك بأنه هو الذي يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التي يقوم الجهاز الانتاجي بانتاجها . وبأنه حر في انفاق دخله النقدي على النحو الذي يراه فهو سيد النظام الاقتصادي . هذه الفكرة كانت ومازالت محلا لنقد كبير ، حتى في داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية . وعلى الاخص ج.م. كينز ، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالي ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة في ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية .

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه في شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها ، وهي دالة الرفاهية :

ر = د (م١ ، م٢ ، م٣ ، ..... م ن) حيث تمثل م١ ، م٢ ، م ن المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل ر الرفاهية الاجتماعية . هذا =

وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداءا من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى بأنه التوزيع الذي يحقق أقصى اشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية . هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة فى الانتاج يتبلور فى شكل تركيبة مثلى للناتج الكلى (ناتج مجموع الانشطة الاقتصادية) الذى يتحقق فى الزمن الطويل . تتحدد امثلية التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اى تحقق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعنى ان الكفاءة فى استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أى تكون كفاءة مثلى .

ذلك هو تعريف اولى للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة فى فروع النشاط الاقتصادى . ونقول أولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعنى بالضرورة ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، اى ان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه فى صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل فى ان التوزيع الامثل يمكن أن

= يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للافراد المختلفين . وهو ما يتفق مع اساس تفكير النيوكلاسيكى الذى يفترض ان الافراد ، كل الافراد ، هم من قبيل " الرجل الاقتصادى " .